

أكدا لـ«البناء» و«توب نيوز» أن لبنان هو الدولة الوحيدة التي أعادت آثاراً إلى الدولة السورية

عبد الكريم: معظم المواقع الأثرية تحت السيطرة ونطالب المجتمع الدولي بتفعيل القرار 2199 سليمان: نعمل على توثيق الآثار وشكلنا لجنة وطنية لاستعادتها بالتعاون مع «يونيسكو»

حاورهما: مرفان شيمخوس

لم تكثف المجموعات الإرهابية التي استجلبت إلى سورية من كل أصقاع العالم، في إطار الحرب الكونية عليها، بقتل المواطنين الأبرياء وتدمير منازلهم ومؤسسات الدولة وبنائها التحتية ومرافقها الحيوية، بل طال حقدھا الحجر أيضاً من خلال تدمير الآثار السورية التي تختصر تاريخ هذا البلد العريق، ضمن أوسع خطة منهجية لتدمير حضارة المشرق.

وعلى مدى أعوام الأزمة السورية، تناقلت وكالات الإعلام والمؤسسات المعنية بحماية التراث والآثار عشرات التقارير عن عمليات سرقة التراث السوري والمقتنيات الأثرية التي تعود إلى آلاف السنين، وقد حذرت إيرينا بوكوفا المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «يونيسكو» الأسبوع الماضي، من أنّ تدمير من أسمتهم «الجهاديين» للمواقع الأثرية «بلغ مدى غير مسبوق»، ودعت إلى جهود دولية لحماية الآثار في المنطقة.
وجدير بالذكر أنّ هناك ستة مواقع في سورية على قائمة التراث العالمي، وهي: مدينة دمشق القديمة (1979)، مدينة بصرى القديمة (1980)، موقع تدمر (1980)،مدينة حلب القديمة (1986)، قلعة الفرسان (الحصن) وقلعة صلاح الدين (2006)، محمية اللجاة إلى السجل العالمي للمحميات الطبيعية (2009).

للوقوف على واقع الآثار التاريخية في سورية، وكيفية مواجهة تدمير الكنوز الحضارية، كان لـ«البناء» وشبكة «توب نيوز» لقاء مع كل من المدير العام للآثار والمتاحف في سورية مامون عبد الكريم، ومدير الشؤون القانونية في المديرية أيمن سليمان.

بداية، أكد عبد الكريم «أنّ قضية تهريب الآثار قضية عالمية تتعرض لها كل البلدان، حتى تلك التي لا تعيش حالات نزاع أو حرب، ومن الطبيعي أن تواجه سورية هذا الواقع، وخصوصاً في المناطق التي تعاني حالة انفلت أمني كالمناطق الحدودية مثلاً، ما أعطى فرصة لشبكات المافيا العالمية أن تعيثُ فساداً في البلاد، بالتواطؤ مع شبكات إقليمية في الأردن وتركيا وإسرائيل»، عبر اتباعها المتواجدين في العديد من المناطق الأثرية، وخصوصاً تلك العبيدة عن السيطرة الأمنية كوادي الفرات في محافظة الرقة ومدير الزور الواقعة تحت سيطرة «داعش»، وقد عمد إلى استخدام ماجورين لنهب المواقع الأثرية، باستخدام الكيماث الثقيلة في سرقة التماثيل كما حدث في ماري وأناميا وسط سورية وقتل عجاجة في الحسكة».

وإذ لفت إلى «أنّ الحراس الأمنيين العزل في المديرية، لا يستطيعون فعل أي شيء أمام جبروت وإجرام التنظيمات

للقوف على واقع الآثار التاريخية في سورية، وكيفية

مواجهة تدمير الكنوز الحضارية، كان لـ«البناء» وشبكة «توب نيوز» لقاء مع كل من المدير العام للآثار والمتاحف في سورية مامون عبد الكريم، ومدير الشؤون القانونية في المديرية أيمن سليمان.

تركيا أوقفت حتى أيار 2014 حوالي 2000 قطعة أثرية ولم تزودنا بالبيانات والصور لتلك القطع وهذا الموضوع يخضع لعملية تسييس غير أخلاقية

للقوف على واقع الآثار التاريخية في سورية، وكيفية

مواجهة تدمير الكنوز الحضارية، كان لـ«البناء» وشبكة «توب نيوز» لقاء مع كل من المدير العام للآثار والمتاحف في سورية مامون عبد الكريم، ومدير الشؤون القانونية في المديرية أيمن سليمان.

بداية، أكد عبد الكريم «أنّ قضية تهريب الآثار قضية عالمية تتعرض لها كل البلدان، حتى تلك التي لا تعيش حالات نزاع أو حرب، ومن الطبيعي أن تواجه سورية هذا الواقع، وخصوصاً في المناطق التي تعاني حالة انفلت أمني كالمناطق الحدودية مثلاً، ما أعطى فرصة لشبكات المافيا العالمية أن تعيثُ فساداً في البلاد، بالتواطؤ مع شبكات إقليمية في الأردن وتركيا وإسرائيل»، عبر اتباعها المتواجدين في العديد من المناطق الأثرية، وخصوصاً تلك العبيدة عن السيطرة الأمنية كوادي الفرات في محافظة الرقة ومدير الزور الواقعة تحت سيطرة «داعش»، وقد عمد إلى استخدام ماجورين لنهب المواقع الأثرية، باستخدام الكيماث الثقيلة في سرقة التماثيل كما حدث في ماري وأناميا وسط سورية وقتل عجاجة في الحسكة».

وإذ لفت إلى «أنّ الحراس الأمنيين العزل في المديرية، لا يستطيعون فعل أي شيء أمام جبروت وإجرام التنظيمات

الدولة السورية بإغلاق الحدود وعدم السماح بعمليات تهريب القطع الأثرية، وقال: «في تموز 2013 أطلقنا نداءً دولياً حذرنًا فيه من دخول مافيات عالمية تعيثُ فساداً بمواقعنا الأثرية، ورغم الوعود، لكن لم يتحرك المجتمع الدولي ولا الجمارك الدولية ولا «إنترپول». ثم نشرنا تقريراً مفصلاً في تموز عام 2014 شرحنا خلاله ما تعرض له أكثر من سبعين موقع أثري من عمليات نهب وتخريب، باستخدام معدات ثقيلة مثل البلدوزات. أنّ ما فعلته المديرية لم تفعله أية مديرية في العالم حيث أفتقدنا 99 في المئة من القطع الأثرية الموجودة في المتاحف، باستثناء الرقة ودير عطية. إنّ قوة المديرية تتمثل في إجراءاتها بنقل القطع الأثرية وحفظها وتوثيقها إلكترونياً».

وسأل عبدالكريم: «ماذا سنفعل إذا كانت المواقع الأثرية منتشرة في كل شبر من أراضي الوطن؟ يجب أن تكون هناك إرادة دولية متضامنة بـ«يونيسكو» وغيرها من المنظمات الدولية للضغط على دول الجوار في سبيل ضبط الحدود وإغلاقها لوضع حد لتلك العمليات، وفي هذا الخصوص، صدر قرار عن مجلس الأمن حمل الرقم 2199 في 12 شباط 2015 بمنع المتاجرة بالقطع الأثرية السورية، أي أنه إذا توجدت أي قطع أثرية سورية في أية دولة، حتى وإن لم تربطنا بها أية اتّفات، نستطيع استعادتها باعتبار أنّ هناك نصاً قانونياً دولياً يساعدنا على ذلك.

تركيا لم تتعاون

وتابع: «القضية أبعد من قضية دولة واحدة، هذه منظومة عالمية مترابطة تتطلب متابعة نشاطها في الأسواق، هناك زريف يلحق بتراننا العالمي في المناطق الغير خاضعة لسيطرة الدولة. وبحسب بيانات الجهات المختصة الحكومية، تمكنا من استعادة 6300 قطعة أثرية قبل أربعة أعوام، وفي لبنان تمّ ضبط 100 قطعة أثرية تمت استعادتها، وفي هذا الإطار، نشكر مديرية الآثار والمتاحف اللبنانية التي أعادت القطع الأثرية إلى الدولة السورية، ولأسف لم يتعاون معنا من الدول العربية، في هذا المجال سوى الدولة اللبنانية».

وأشار إلى أنّ المديرية «تملك إنباتات من منظمات دولية بأنّ تركيا أوقفت حتى أيار 2014 حوالي 2000 قطعة أثرية، وعليها من الناحية الأخلاقية تزويدنا بالبيانات والصور لتلك القطع، ولكن للأسف لم يتمّ تزويدنا بأي شيء في خصوص تلك القطع، وهذا الموضوع يخضع لعملية تسييس غير أخلاقية».

ورغم كل ما يتعرض له الإرث الحضاري السوري، اعتبر عبد الكريم «أنّ التجربة السورية في عملية الحفاظ على المواقع الأثرية في ظل الأزمات هي أفضل طريقة حتى الآن وعبر التاريخ، ولكن هناك زريف وكان من المحتمل حدوث كارثة في حق التراث الإنساني السوري العالمي، ولكن بفضل جهود العاملين في المديرية وبالتعاون مع الجهات المختصة تمكنا من تقليل تلك الحوادث».

وأضاف: «كانت مديرية الآثار والمتاحف أول من أطلق النداء الدولي وطالبنا الصحافة الدولية بحشد الجهود والطاقت في المعاهد والجامعات المختصة، وهناك تعاطف كبير لم يكن متوقعا إطلاقاً في ظل هذه الأزمة من قبل مؤسسات وشخصيات وعلماء بعيدا من كل الاختلافات، فالجميع انضم إلى معركة الدفاع عن مدينة تدمر وهذه ناحية إيجابية جدا لنا ولتراثنا والنداء الذي أطلقته المديرة العامة لـ«يونيسكو» إيرينا بوكوفا لإنقاذ الآثار في المنطقة مهم جدا، وفي السياق نفسه، نحن نجدد مطالبة المجتمع الدولي بتفعيل القرار 2199 تحت الفصل السابع بالضغط على الآثار السورية والعراقية، فمدينة تدمر مثلا، تعتبر من أهم المواقع الأثرية العالمية ونحن نعلم أنّ دخول التنظيمات الإرهابية إلى المدينة سيحلل الدمار والخراب، ونخشى تكرار ما حدث في نيثوى العراقية لأنّ من الصعب نقل القطع الأثرية المتواجدة في المدينة».

البناء

السنة السابعة / الأربعاء / 20 أيار 2015 / العدد 1785
Seventh year / Wednesday / 20 May 2015 / Issue No. 1785

افتتاح مصنع السجائر الجديد لـ«الريجي» في الحدث

خليل: علينا أن نكون متأهبين لإقرار الموازنة سقلاوي: سنبدأ إنتاج أصناف سجائر عالمية مطلع حزيان

رعى وزير المال علي حسن خليل افتتاح مصنع السجائر الجديد التابع لإدارة حصر التبغ والتبناك اللبنانية«الريجي» في الحدث، والذي بلغت كلفه إنشائه نحو 17 مليون دولار، ويتوقع أن يساهم في رفع إيرادات «الريجي» سنويا بنحو 40 مليون دولار، وفي رفع معدل الإنتاج من 12 ألف صندوق شهريا إلى نحو 35 ألف صندوق. وسيتيح هذا المصنع لـ «الريجي» أن تبدأ اعتباراً من حزيران المقبل بتصنيع أحد أصناف السجائر العالمية في مصانعها بموجب إجازة، على ما أعلن رئيس «الريجي» مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي.

وقبل أن يقصّ خليل شريط تداشين المصنع ويجول فيه مع سقلاوي ويطلع على أقسامه وتجهيزاته، ألقى كلمة خلال احتفال أقيم في قاعة التدريب الإداري والمهني، أشاد فيها بـالرؤية الثاقبة لإدارة الريجي في التعاطي مع ملف التطوير والتحديث على مستوى إدارتها ومؤسسات الدولة ككل.»

ووصف تداشين المصنع بأنه «إنجاز جديد يضاف إلى إنجازات هذه المؤسسة ويؤكد الثقة بالدولة، بإدارتها ومؤسساتها». وأضاف: «عندما نتحدث اليوم عن هذا المصنع، فإننا نضمي على قضية كيفية إعادة ضخ الروح في اقتصاد متهالك على مستوى الوطن. نعرف أنّ الأزمات السياسية عثقت مشكلاته وأنّ تداعيات بعض الحوادث الأمنية خلال الفترة الماضية جذرت الكثير من عناصر الضعف فيه، لكنّ أي دولة في العالم لكي تقوم وتستمر وتتنوّر، في حاجة إلى أن ترسي قواعد ثابتة لنظامها الاقتصادي بتوازن معقول يليب احتياجات ومتطلبات الناس من جهة، ومتطلبات تفعيل الاقتصاد الوطني وتأمين استقراره والموارد المالية لتسليطه الدولية أن تستمر».

وتابع خليل: «اليوم نحن نعي تماماً أننا أمام واقع اقتصادي ومالي صعب في البلد وأنّ كل النقاشات التي تتدور حول هذا الواقع تنسم في شكل أو بانطباعات سلبية. لكن التجربة تقول إنّ طبيعة نظامنا ودورنا في هذا الوطن تجعلنا قادرين في أي لحظة على إعادة الاستنهاض ولكن علينا أن نلتفت للفرص وأن نبثح عن تأمين الصيغ الملائمة

وأيضا: «لا يمكن تحت عنوان انقسامنا السياسي واعتباراتنا الخاصة أن نعطل هذا الواجب الدستوري على كل الكتل النيابية والوزارية. ولا يجوز بأي شكل من الأشكال أن نتذرع بظروف استثنائيةلتختلف في القيام بهذا الواجب، لأنّ الطرف الاستثنائي على المستوى السياسي وعلى المستوى الدستوري وعلى مستوى الواقع الاقتصادية والمالية يفرض علينا أن نكون متأهبين ومستجلبين لإقرار هذه الموازنة العامة». أما سقلاوي، فأكد أنّ «الريجي» كانت ولاتزال تسعى «إلى تقديم صورة مغايرة عما هو سائد ومتداول من انطباعات غيرإيجابية عن المراق العامة». وأضاف: «كنا أمام تحديات كبيرة، وأمام ورشة ضخمة لتنظيم مجالنا عملنا كافة، إلى القطاع التجاري نظما ومعايير وإدارة، إلى القطاع الزراعي الذي كان يواجه مشاكل لاحتصي تمكنا من تذليلها ونرى فيه دورنا من موقع المسؤولية المجتمعية الوطنية». وإذ اعتبر أنّ «الصناعة هي الحلقة التي تكتمل معها أنشطة الريجي الأساسية، وبها يتعزز دور الريجي في الاقتصاد الوطني»، أشار سقلاوي إلى أنّ «المساحة الإجمالية للمصنع الجديد المستحدث تبلغ 12 ألف متر مربع ويعمل فيه 170 أجيرا من مختلف الفئات، وتبلغ مساحات تخزين للمواد الأولية ثلاثة آلاف متر مربع، إضافة إلى مساحات تسمح بتخزين ألفي طن من المواد الأولية. وتمّ إنشاء مستودع خاص لقطع الغيار، وتتم إدارة المخازن وفق برنامج حديث للغاية».

الحاج حسن: للحد من مخاطر الأجهزة الإلكترونية

الإنسان بسبب احتوائها موادّ ضارة وخطرة.
وتعني الأجهزة المنزلية الكبيرة والأجهزة الصغيرة، أجهزة الإضاءة، الألعاب، الهواتف النقالة، الأجهزة الطبية، واستبدال هذه الأجهزة بتصاميم حديثة يحتم علينا تحديد المسؤولية في استرجاعها من دون التسبب بأضرار».

وأضاف: «في ما يخصّ لبنان، فإنّ عدم توفر المعلومات الخاصة بهذا القطاع، وفي غياب أنظمة التتبع الخاصة بسلسلة الإنتاج والتخلص من الأجهزة الكهربية والإلكترونية الملقاة في الأسواق، يشكل عائقا كبيرا في تنظيم هذا القطاع وإدارته. ووزارة الصناعة في من بين الجهات الرئيسية المعنية بالأجهزة الكهربية والإلكترونية كما أنّ المصنعين والمستهلكين هم جميعا معنيون ويلعبون دورا أكثر أهمية في تقييم المخاطر المرتبطة بها. وساهمت المبادرات العالمية في تقديم الدعم الاقتصادي للأطراف الفاعلة وصياغة سياسات واستراتيجيات لوضع الأسس لنظم التتبع وإدارة سلسلة الإنتاج للأجهزة الكهربية والإلكترونية بغية استكمالها. وهذا ما تسعى إليه وزارة الصناعة من خلال التحضير للنقاش واستكمال التشاور مع أصحاب العلاقة، تمهيدا لوضع السياسات الخاصة بهذا القطاع وصياغتها».

حكيم أعلن مشاركة لبنان في معرض ميلانو الدولي؛ فرصة لتعزيز ثقافته وحضارته وسياحته

والمجاعة في العالم، مفتحاً على أهمية مشاركة لبنان في هذا المعرض الذي يمتاز بانواع جيدة من الصناعات الغذائية، معتبرا أنّ المطبخ هو ثقافة ويعبر عن حضارة كل منطقة.

وفي الختام، تحدث حكيم، لافتاً إلى «أنّ معرض ميلانو الدولي لعام 2015 هو فرصة لتعزيز صورة لبنان وثقافته وحضارته وسياحته ومطامعه وصناعاته، هذا البلد الصغير وشعبه الخلاق هو جزء مهم من المجتمع الدولي، وينافسه في مجال الذوق والفن والحضارة والإبتكار».

ووعا حكيم «كلّ الفاعليات الاقتصادية والفنية والثقافية والاجتماعية والمجتمع المدني إلى تكثيف المشاركة في هذا المعرض لأنّ مشاركة لبنان مرحلة جديدة من النهوض، فيتوجب علينا المشاركة وإعطاؤه الزخم اللازم لدعم لبنان واقتصاده».

وأضاف: «هذا المعرض يشكّل مجال للقاءات علمية ما يعني خلق وتأسيس علاقات ثنائية بين الشركات اللبنانية والعالمية Exposture، كونوا معنا في ميلانو، شاركوا في المعرض وادعوا مشاركة لبنان».

بيروت تستضيف مؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين القصار؛ فرصة تاريخية نظراً إلى أهمية الصين كقوة اقتصادية كبرى

ولفت إلى أنّ «المؤتمر يمثل فرصة تاريخية واستثنائية، نظرا إلى ما تفتله الصين اليوم من قوة اقتصادية كبرى على المستوى العالمي وشريك اقتصادي استراتيجي للعالم العربي، بالتوازي مع وجود إمكانات وموارد هائلة في منطقتنا العربية، ما يحتم تكثيف الجهود لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين بلداننا العربية والصين».

وإذ شدّد على «عمق العلاقات التي تجمع لبنان مع الصين وعلاقة الصداقة القديمة التي تربطه مع الجانب الصيني»، لفت إلى «الأهمية التي تمثّلها الصين بالنسبة إلى العالم العربي»، معتبرا أنّ «هذه الأهمية تزاد يوما بعد يوم، حيث باتت الصين تمثل أكبر وأهم موزد بالنسبة إلى العالم العربي»، مشددا على «وجوب أن يستفيد لبنان بشكل أكبر من هذه العلاقات، أن كان على الصعيد الاقتصادي والتجاري أو على الصعيد الاستثماري».

أعلن وزير الاقتصاد والتجارة الآن حكيم مشاركة لبنان في الحدث العالمي «معرض ميلانو الدولي لعام 2015»، في مؤتمر صحافي عقد صباح أمس في الوزارة، في حضور سفير إيطاليا في لبنان جيوسيبي مورابيتو، المدير العام للاقتصاد والتجارة عليا عباس، وفضل لبنان العام في ميلانو وليد حيدر.

بداية عُرض فيلم وثائقي عن معرض ميلانو والجناح اللبناني وضموته.

ثمّ تحدث حيدر نموّماً بالجهود التي بذلها فريق العمل بإشراف الوزير حكيم «الذي يعمل جاهدا لإبراز صورة لبنان الرسالة وإبراز حضارتنا وتراثنا في عاصمة عالمية مثل معرض ميلانو الدولي». ثمّ تحدثت عباس مؤكدة «أهمية اختيار منبر وزارة الاقتصاد لإطلاق هذا الحدث في ظل الظروف الراهنة»، لافتة إلى أنّ هذا الحدث يشكل «مساحة لتبادل الأفكار والتشارك في إيجاد الحلول لمشكلات الغذاء وتأثيراتها على البيئة في العالم».

وتحدث السفير مورابيتو عن هدف معرض ميلانو الدولي لعام 2015 الذي يتناول موضوع الغذاء الصحي

قطعها الأثرية من الخارج وإن يكن بطرق غير قانونية، وأنا لا أصادر هنا الجانب القانوني ونحن نعمل بجمع السبل عبر كل القنوات التي تتيح لنا استرجاع الآثار المنهوبة، وغالبا ما تتم عمليات السرقة بدوافع دولية، ومثال على ذلك، أثناء دخول القوات الأميركية إلى بغداد أرادوا حماية وزارة النفط، في حين تركوا المتحف الوطني العراقي للموساد «الإسرائيلي» لتدمير تمثال نبوخذنصر والمرتبط بسبي اليهود».

إنقاذ تمثال الملك آداد نيراري

وتابع سليمان: «سبق أن حققنا نجاحا كبيرا بإفشال بيع تمثال الملك الأشوري آداد نيراري الثاني في مزاد بونهامز في لندن، بالتعاون مع «مؤسسة سعادة الثقافية اللبنانية» مؤخرا، فهناك اهتمام كبير باستعادة الآثار السورية وقد شكل وزير الثقافة، لهذه الغاية، لجنة عليا وطنية، قوامها الوزير وعدد من الخبراء والمستشارين الوطنيين القانونيين، بالتعاون مع المندوبية السورية في «يونيسكو»، وتحضر هذه اللجنة الوثائق للقضاء الدولي. ونحن نعلم حاليا على صحر وتنسيق وتوثيق الآثار السورية التي خرجت وتوثيق ظهورها في دول أخرى، وتحضير الوثائق القانونية التي تدعمنا دوليا. فمن الخطأ، على الصعيد القانوني، أن ندخل في معركة قانونية كبرى كهذه ونحن لا نملك الأدلة الكافية لاسترجاع آثار وطننا.



تم إنقاذ تمثال الملك الأشوري نيرار الثاني قبل بيعه في مزاد بونهامز في لندن

قلعة تدمر شاهد على عراقة الحضارة المشرقية